

موقف الامم المتحدة من الوجود الفلسطيني في لبنان (١٩٦٥-١٩٧٠)

الكلمات المفتاحية: موقف_ الامم_ المتحدة

البحث مستل من رسالة ماجستير

ماجد مزهر حسين

أ.د. محمد عصفور سلمان

جامعة ديالى/كلية التربية للعلوم الانسانية

yassinzhdi85@gmail.com

mushtaqkthair@gmail.com

المخلص

بعد اعلان قيام (اسرائيل) ١٩٤٨ وقيام الحرب العربية الاسرائيلية وما نتج عنها من تهجير قسري لأعداد كبيرة من الفلسطينيين خارج وطنهم نزح الفلسطينيون الى الدول المجاورة لهم ومنها لبنان ،واستقبلتهم الحكومة اللبنانية وقامت بإنشاء مخيمات خاصة لإيوائهم .

وبعد ذلك قام الفلسطينيون في لبنان بتنظيم انفسهم والعمل على تحرير وطنهم وقاموا بشن عمليات عسكرية ضد اسرائيل انطلاقاً من الاراضي اللبنانية ،وعلى اثر ذلك نشأت خلافات بين الحكومة اللبنانية وعناصر المقاومة الفلسطينية .

رد المحتلون الاسرائيليون على هجمات الفلسطينيين بشن عمليات عسكرية على الاراضي اللبنانية استهدفوا فيها اللبنانيين والفلسطينيين معا .

وعلى اثر الهجمات الإسرائيلية على لبنان نشطت الدبلوماسية اللبنانية في الامم المتحدة ورفعت شكاوي ضد اسرائيل الى مجلس الأمن الدولي والذي بدوره كان يجتمع ويتخذ القرارات التي تدين الهجمات الاسرائيلية .

ولكن في حقيقة الامر انّ اسرائيل لم تلتزم تلك القرارات .

المقدمة

هناك بعض الوقائع والاحداث التاريخية التي تنعكس بظلالها على مجمل تطورات الامور في اطار المكان الذي تقع فيه او المناطق المحيطة به او في الاطار العالمي.وفي سياق هذا الرأي فإنّ القضية الفلسطينية ليس بالإمكان ان تشذ عنه باي حال من الاحوال فمنذ النشوء وتطور تلك المسألة انعكست بآثارها على المحيط الداخلي فضلاً عن الأقطار العربية المحيطة بها وعلى الدول العالمية ايضاً من الناحية السياسية والاقتصادية

والاجتماعية وكانت لبنان من ابرز الاقطار العربية التي ارتبط مصيرها ووجودها بمصير القضية الفلسطينية منذ مراحلها الاولى.

وبعد اعلان ما يسمى (بدولة اسرائيل) بدأت عملية تهجير الفلسطينيين خارج وطنهم اذ استقبل لبنان اعداد كبيرة من المهجرين الفلسطينيين واسكنهم في مخيمات خاصة وبدأ الفلسطينيون تنظيم انفسهم والعمل على تحرير بلادهم انطلاقاً من الاراضي اللبنانية .
قسم البحث الى مبحثين ، تناول المبحث الاول الوجود الفلسطيني في لبنان ١٩٦٥-١٩٧٠ ، في حين استعرض المبحث الثاني موقف الامم المتحدة من الوجود الفلسطيني في لبنان .

في حقيقة الأمر ان مجلس الامن الدولي عندما يتخذ قراراً يدين فيه أعمال اسرائيل ضد لبنان وايضاً الفلسطينيين المقيمين في لبنان لا تلتزم اسرائيل بتلك القرارات .

المبحث الاول

الوجود الفلسطيني في لبنان وموقف الامم المتحدة منه

تعرضت البلاد العربية ولا سيما فلسطين الى نكبة كبرى عام ١٩٤٨ تمثلت باعلان ما يسمى بـ (دولة اسرائيل) واندلاع الحرب العربية الاسرائيلية التي نتج عنها هجرة اعداد ليست قليلة من الفلسطينيين الى خارج بلادهم وكانت لبنان إحداهما ^(١).
وقد استقبلت الحكومة اللبنانية تلك الأعداد من المهاجرين وأسكنتهم في مخيمات خاصة ، كما أعلن الشعب اللبناني عن تضامنه الكبير مع اولئك المهاجرين وقدم لهم المساعدات الممكنة ^(٢).

من ناحيتهم نظم الفلسطينيون أنفسهم لمواجهة التهديدات الصهيونية والعمل على تحرير بلادهم من السيطرة الاجنبية ، فبعد تاسيس (منظمة التحرير الفلسطينية) ^(٣) انطلقت المقاومة المسلحة في العام ١٩٦٥ ، ومع بداية المقاومة بدأت الخلافات تظهر على الساحة اللبنانية ^(٤). ونتيجة العمليات العسكرية الفلسطينية ضد اسرائيل عبر الاراضي اللبنانية ردت اسرائيل بهجمات على لبنان مستهدفة الفلسطينيين في لبنان مما ادى الى حدوث جدل سياسي وشعبي حاد في لبنان فبدأت بوادر الازمة بين الحكومة اللبنانية والمقاومة الفلسطينية تظهر للوجود مما ادى الى تهديد وحدة المجتمع اللبناني بين مؤيدين للعمل المسلح الفلسطيني وبين معارضين لنشاط المقاومة الفلسطينية ^(٥).

برز الوجود الفلسطيني في لبنان بشكل رئيسي في أعقاب حرب الخامس من حزيران ١٩٦٧ حين قامت منظمة التحرير الفلسطينية بإنشاء قواعد ومعسكرات ثابتة في لبنان لمواجهة اسرائيل ، ولم تعترض الحكومة اللبنانية في بادئ الامر على نشاط الوحدات الفدائية وذلك بسبب الفعالية المحدودة للعمل الفدائي آنذاك والقدرة على احتواء تلك الوحدات المتمركزة وكذلك ان الحكومة اللبنانية لم تعترض على ذلك النشاط الفلسطيني رغبة منها في امتصاص نقمة الدول العربية لعدم مشاركة لبنان مع الدول العربية ضد العدوان الاسرائيلي على الدول العربية في حرب عام ١٩٦٧^(٦).

شكل جنوب لبنان منطقة ثقل الفدائيين الفلسطينيين وتحديدا منطقة العرقوب على الحدود مع فلسطين المحتلة ، اذ سهل ذلك الامر انطلاق العمليات العسكرية باتجاه شمال اسرائيل وأصبحت لبنان ساحة للقوى المتصارعة مع اسرائيل^(٧).

وفي مطلع عام ١٩٦٩ بدأت الحكومة اللبنانية سياسة تضيق واسعة على المقاومة الفلسطينية بسبب الضغط على الحكومة من قبل بعض الاحزاب والجهات السياسية اللبنانية التي كانت ضد المقاومة الفلسطينية^(٨). قابلتها التظاهرات المؤيدة للمقاومة الفلسطينية في أغلب المدن الساحلية وحدثت مواجهات مسلحة يومي الثالث والعشرين والرابع والعشرين من نيسان ١٩٦٩ بين الجيش اللبناني والمتظاهرين الذين دعمتهم المقاومة الفلسطينية ، وكانت حصيلة المواجهات ثلاثين قتيلاً ومائة جريح^(٩).

موقف الامم المتحدة :

في الحادي عشر من اب ١٩٦٩ قامت القوات الاسرائيلية بشن هجوم واسع استهدف بعض القرى في جنوب لبنان ، استخدمت القوات الاسرائيلية قنابل النابلم والصواريخ والمدافع الرشاشة في هجماتها على قرى راشيا الفخار وكفر شوبا وكفر حمام والهبارية وعين فنية وشبعا^(١٠).

وفي الثاني عشر من اب ١٩٦٩ ارسل ممثل لبنان لدى الامم المتحدة ادوار غرة رسالة الى رئيس مجلس الامن بشأن تلك الهجمات الاسرائيلية على جنوب لبنان ، واكد ان اسرائيل استهدفت القرى اللبنانية بعدد من الاسلحة الثقيلة ، وازداد ان نتيجة القصف الاسرائيلي قتل (٤) مواطنين مدنيين وجرح (٣) اخرين كانت جروحهم خطيرة ، وطلب من رئيس

مجلس الامن عقد اجتماع عاجل لمجلس الامن للنظر في الاعتداءات الاسرائيلية ضد لبنان (١١).

وفي الوقت نفسه بعث ممثل اسرائيل لدى الامم المتحدة يوسف تكوا (Yousef Takuah) برسالة الى رئيس مجلس الامن طلب فيها عقد اجتماع لمجلس الامن للنظر في تزايد الهجمات المسلحة ضد اسرائيل من الاراضي اللبنانية واتهم الحكومة اللبنانية بخرق اتفاقية وقف اطلاق النار التي وافقت عليها والتي تمنع كافة الاعمال العسكرية ضد اسرائيل (١٢). وكذلك اتهم تكوا الحكومة اللبنانية بايواء عدد كبير من القوات غير النظامية (اي الفدائيين والفلسطينيين) في جنوب لبنان وكان هدف تلك القوات القيام بعمليات عسكرية ضد اسرائيل ، واكد ان الفدائيين الفلسطينيين قاموا خلال شهر تموز ١٩٦٩ بشن (٢١) هجوم على المستوطنات الاسرائيلية مما ادى الى جرح (٤) جنود اسرائيليين والحاق اضرار بالتملكات ، لذلك فان العملية التي قامت بها القوات الاسرائيلية في جنوب لبنان هي عملية دفاع عن النفس (١٣).

وبتاريخ الثالث عشر من اب ١٩٦٩ عقد مجلس الامن جلسة رسمية ، وخلال الجلسة اعلن ممثل لبنان إدوار غرة تمسك الحكومة اللبنانية باتفاق الهدنة بين اسرائيل ولبنان ، وطالب اعضاء مجلس الامن بادانة الاعتداءات الاسرائيلية وتحميل اسرائيل مسؤولية الاضرار في الارواح والممتلكات التي سببتها اعمالها العدوانية (١٤).

كما تحدث خلال الجلسة ممثل اسرائيل تكوا وآتهم السلطات اللبنانية بتسهيل تلك الهجمات وان ليس لدى اسرائيل من خيار سوى اللجوء للدفاع عن النفس (١٥).

وفي الرابع عشر من آب ١٩٦٩ عقد مجلس الامن جلسته ، وخلال الجلسة اشار ممثل الاتحاد السوفيتي زاخاروف (Sakharov) الى ان الاعتداء الاسرائيلي على لبنان يؤكد مرة اخرى ان مسؤولية الحالة المتوترة في الشرق الاوسط تقع على عاتق اسرائيل وحدها والتي تحاول اعاقه عملية التوصل الى تسوية سلمية للامنة ، واتهم اسرائيل بخرق اتفاق الهدنة مع لبنان وتعطيل عمل لجنة الهدنة اللبنانية الاسرائيلية المشتركة ، واكد الممثل السوفيتي ان حكومته تدعم وتؤيد شكوى لبنان في مجلس الامن معتبرا ان على مجلس الامن ادانة اسرائيل بقوة واتخاذ اجراءات فعالة لوقف الاعتداءات الاسرائيلية (١٦).

اما ممثل فرنسا شاية (Sheah) فقد حاول ترضية الطرفين ، اذ ادان كافة اعمال العنف مهما كانت طبيعتها ومن اي مصدر كانت وأشار الى ان الاعمال الانتقامية ومنها العمل الاسرائيلي سوف يسيء الى الوضع في الشرق الاوسط ويعرقل مساهمة الحكومة اللبنانية في عملية البحث عن السلام في تلك المنطقة (١٧).

ودعا ممثل الولايات المتحدة الامريكية يوست (Youst) الى متابعة مراقبي الهدنة التابعين الى الامم المتحدة الحدود اللبنانية الاسرائيلية وتقديم تقارير موضوعية عن الوضع هناك ، وعلن رفض بلاده لاعمال العنف من اي جهة ، وان بلاده لا يمكنها ان تقبل الاعتداء الاسرائيلي على لبنان وانتهاك وقف اطلاق النار ، و اضاف انه رغم الصعوبات التي يواجهها لبنان في السيطرة على اعمال القوات الغير نظامية داخل حدوده فان حكومته لا يمكنها تقبل الهجمات من الاراضي اللبنانية ، ولا يمكنها ان تعذر الحكومة اللبنانية بشكل كامل عن مسؤوليتها في هذا الصدد ، واختتم كلامه بالدعوة الى قيام مجلس الامن بالتأكيد على وقف اطلاق النار والتزام الاطراف المعنيين بالوفاء بتعهداتهم في هذا الصدد (١٨).

وفي الخامس عشر من اب ١٩٦٩ وخلال جلسة مجلس الامن اعلن ممثل بريطانيا وارنر (Warner) شجب حكومته لكافة الاعمال العنف في منطقة الشرق الاوسط ، واكد ان الهجمات ضد اسرائيل عبر الحدود اللبنانية تعد تعديا غير مقبول لكنها لا تبرر رد فعل الاسرائيلي بقصف سكان الجنوب اللبناني وقتل المواطنين الابرياء ، ومن هذا المنطلق اعلن ممثل بريطانيا عن استتكار حكومته للتعديات ولردات الفعل الانتقامية التي لن تؤدي سوى الى تعميق الالم والمرارة والخسائر في صفوف المدنيين ، ودعا الى النظر بصورة بناء لفكرة تعزيز دور مراقبي الهدنة التابعين للامم المتحدة في المنطقة الحدودية (١٩).

وشجب ممثل الصين ليو (Liao) كافة اعمال العنف اياً كان مصدرها ، وقال رغم حصول هجمات عبر الاراضي اللبنانية فليس هناك ما يثبت ان الحكومة اللبنانية لها علاقة بتلك الهجمات أو أنها مسؤولة عنها ، وانطلاقاً من ذلك اشار الممثل الصيني الى اعتراض بلاده على العمليات الانتقامية التي تتناقض مع روح ميثاق الامم المتحدة (٢٠).

وفي السادس عشر من اب ١٩٦٩ بعث الامين العام للامم المتحدة يوشانت (Youshnt) (٢١)، رسالتين مماثلتين الى كل من لبنان واسرائيل اشار فيهما الى ان الوجود الرمزي لمراقبي الامم المتحدة على الجانب اللبناني من الحدود اللبنانية الاسرائيلية وعدم وجود اي مراقبين

للامم المتحدة على الجانب الاسرائيلي هما السببان الاساسيان لعدم تمكن الامم المتحدة من تزويد مجلس الامن بالمعلومات الموضوعية الاكيدة عما يحدث على الحدود ، واقترح الامين العام في رسالتيه وضع عدد مناسب من المراقبين الدوليين على جانبي الحدود واكد ان زيادة عد مراقبي الامم المتحدة يخدم الطرفين وسيحافظ على وقف اطلاق النار (٢٢).

وفي ردها على اقتراح الامين العام للامم المتحدة اكدت الحكومة اللبنانية على تمسكها باعلان الهدنة مع اسرائيل واكدت التزامها بتوفير حرية التحرك والتمركز لمراقبي الامم المتحدة التابعين للجنة الهدنة المشتركة منذ بدء العمل باتفاق الهدنة في الثالث والعشرين من اذار ١٩٤٩ وقد اعلنت الحكومة اللبنانية ان زيادة عدد مراقبي الامم المتحدة يجب ان يستند على الامور الثلاثة التالية :-

١- ان يكون وجود المراقبين الدوليين في اطار اتفاق الهدنة لعام ١٩٤٩ اذ ان لبنان يعد ذلك الاتفاق لا يزال قائماً بينما تعده اسرائيل في حكم الملغى .

٢- ان يتواجد المراقبون الدوليون على جانبي خط الهدنة ، وفي هذا رفض لموقف اسرائيل التي ألغت الوجود الدولي على الجانب الاسرائيلي من الحدود اعتباراً من حزيران ١٩٦٧ .

٣- ان يكون تمركز المراقبين الدوليين بموجب اتفاق الهدنة وليس استناداً لقرار وقف اطلاق النار الذي اعلن في حزيران ١٩٦٧ ، اذ ان لبنان لم يشترك في حرب حزيران ١٩٦٧ و لا يعد نفسه جزءاً معنياً بما نتج عنها (٢٣).

اما اسرائيل فقد ردت على اقتراح الامين العام للامم المتحدة بتحميل الحكومة اللبنانية مسؤولية ما يحصل على الحدود اللبنانية - الاسرائيلية معتبرة انه يجب على لبنان ان يمنع من جانبه خروقات وقف اطلاق النار (٢٤).

وفسرت الحكومة الاسرائيلية جواب لبنان على اقتراح الامين العام للامم المتحدة يعني عدم الموافقة على مضمون اقتراح الامين العام ولهذا فهي لا تجد نفسها ملزمة بتقديم جواب على ذلك الاقتراح مشيرة الى الاتفاق بين لبنان واسرائيل الموقع في الثالث والعشرين من اذار ١٩٤٩ قد تجاوزه الزمن (٢٥).

يبدو لي ان رفض اسرائيل اقتراح الامين العام للامم المتحدة يعود الى عدة اسباب وهي ما يلي:-

١- سيكون من الصعب على مراقبي الامم المتحدة ملاحظة تحركات الفدائيين الفلسطينيين الذين يعملون عادة تحت ستار الظلام وينتقلون في الاراضي الجبلية الوعرة بينما سيكون من السهل عليهم تتبع تحركات القوات الاسرائيلية النظامية ومن هذا المنطلق ان تقارير المراقبين سوف تشمل الهجمات التي تقوم بها القوات الاسرائيلية دون ذكر العمليات التي يقوم بها الفدائيون الفلسطينيون .

٢- ليس في نية اسرائيل قبول تمركز مراقبي الامم المتحدة على الجانب الاسرائيلي من الحدود اذ انها لا تعترف بخط الهدنة بين لبنان واسرائيل بل بخط وقف اطلاق النار الذي اعلن في حزيران ١٩٦٧ ، لهذه الاسباب رفضت اسرائيل اقتراح الامين العام للامم المتحدة لزيادة عدد المراقبين الدوليين على الحدود اللبنانية - الاسرائيلية .

خلال المدة من الخامس عشر الى السادس والعشرين من اب ١٩٦٩ اجرى اعضاء مجلس الامن مشاورات مكثفة فيما بينهم في محاولة للوصول الى صيغة مشروع قرار يحضى بالاجماع (٢٦).

واتهم ممثل الجزائر عبد القادر عزوت اسرائيل بالعنصرية وعد اعتداءاتها المتكررة على الدول العربية جزءا من التصعيد العسكري الذي تتبناه اسرائيل لاعتقادها بأن هذه الاعمال ستقود الى حل تفرضه هي دون تدخل الامم المتحدة ، وان السياسة العنصرية التي تنتهجها اسرائيل ضد الشعب الفلسطيني ادت الى تهجير الفلسطينيين خارج وطنهم ، وطلب من مجلس الامن معاقبة اسرائيل بسبب هجماتها ضد مناطق جنوب لبنان (٢٧) تاتي اتهامات ممثل الجزائر الى اسرائيل من منطلق تضامني اخوي مع اشقائه اللبنانيين والفلسطينيين الذين يتعرضون الى احتلال عسكري وتجاوزات الجيش الاسرائيلي المستمرة ، وقد اعد ممثلو دول افريقيا واسيا في مجلس الامن مشروع قرار يندد بالغارة الاسرائيلية على الاراضي اللبنانية ويدعو اسرائيل الى عدم تكرار ذلك ويحملها مسؤولية الخسارة في الارواح والممتلكات التي نتجت عن الغارة الاسرائيلية ويحذر اسرائيل من أن مجلس الامن سيتخذ اجراءات فعالة اخرى اذا هي لم تلتزم بقرار المجلس (٢٨) .

الا ان الولايات المتحدة الامريكية التي عدت المشروع الافرواسيوي شديد اللهجة وبدعم من بريطانيا اعدت مشروع قرار يندد بجميع حوادث العنف بدل من التركيز فقط على التنديد بالغارة الاسرائيلية (٢٩).

وينص المشروع القرار الامريكي على ما ياتي :-

- ١- ان مجلس الامن يندد بالغارة الجوية الاسرائيلية المدبرة سلفا على القرى جنوب لبنان مما يشكل انتهاكا للالتزام اسرائيل بميثاق الامم المتحدة وقرارات مجلس الامن.
- ٢- يندد مجلس الامن بجميع حوادث العنف التي تنتهك وقف اطلاق النار.
- ٣- يندد مجلس الامن بتوسع رقعة القتال نتيجة الحوادث الاخيرة (٣٠).
- ٤- يدعو مجلس الامن الفريقين الى امتناع عن القيام بمثل هذه الحوادث والالتزام بوقف اطلاق النار .
- ٥- يعلن مجلس الامن انه في حال تجاهل قراراته فانه يستجمع من جديد لدراسة كيفية تنفيذ هذه القرارات (٣١).

مرة اخرى تقف الولايات المتحدة الامريكية الى جانب اسرائيل وتحاول حمايتها لذلك نجدها وقفت ضد القرار الذي اعدته الدول الافريقية والاسيوية في مجلس الامن والذي يدين اسرائيل بقوة ، واعدت مشروع القرار يدين جميع الاعمال العسكرية والاسرائيلية وكذلك اعمال الفدائيين من اجل حماية اسرائيل .

ابدت الحكومة اللبنانية تحفظاتها واقتزحت تعديلا على بعض فقرات مشروع القرار الامريكي ، سيما الفقرة الثانية من مشروع القرار التي تنص على تنديد بجميع الحوادث التي تنتهك وقف اطلاق النار وتعد تحفظات الحكومة اللبنانية محاولة لابعاد اي مسؤولية عن لبنان بالنسبة للعمليات العسكرية الفلسطينية ضد اسرائيل ولردود الفعل الانتقامية الاسرائيلية (٣٢).

وقد اجرى ممثلو اسبانيا وفرنسا محاولات لاقتناع الولايات المتحدة الامريكية بوجهة النظر اللبنانية (٣٣). فيما كان ممثلو بريطانيا وفرنسا وكولومبيا والبارغواي يبدون رغبتهم في ان يكون المشروع القرار متوازنا في تحميل المسؤولية لكلا الطرفين (٣٤). وفي اطار المحاولات لوضع صيغة التسوية يمكن أن ترضى لبنان من دون ان تغضب دولا اخرى تم الاتفاق على اضافة فقرة في حيثيات مشروع اقرار تشير الى اتفاقية الهدنة بين لبنان واسرائيل لعام ١٩٤٩ والى قراري وقف اطلاق النار بتاريخ السادس والسابع من حزيران ١٩٦٧ ، اذ تضمنت الفقرة المضافة الى القرار إدانة الهجوم الجوي الاسرائيلي المتعمد وشجبا لكافة حوادث العنف بشكل عام (٣٥).

وبعد كل تلك المناقشات تبني مجلس الامن بالاجماع في السادس والعشرين من اب ١٩٦٩ القرار رقم (٢٧٠) الذي يدين العدوان الاسرائيلي على جنوب لبنان^(٣٦).
نص القرار (٢٧٠)

ان مجلس الامن بعد ان استمع الى البيانات التي القاها كل من ممثل اسرائيل وممثل لبنان ، اذ يعبر عن حزنه على الضحايا المدنيين والاضرار التي اصابت الممتلكات ، ويعبر عن قلبه العميق من الوضع المتدهور الناجم عن خرق قرارات مجلس الامن^(٣٧).
 ويذكر المجلس باتفاق الهدنة بين اسرائيل ولبنان الموقع في الثالث والعشرين من اذار ١٩٤٩ وقرار وقف اطلاق النار بموجب القرارين رقم (٢٣٣) و (٢٣٤) على التوالي السادس والسابع من حزيران ١٩٦٧^(٣٨).
وتضمن القرار :-

١- يدين مجلس الامن الهجوم الجوي الاسرائيلي المتعمد على قرى جنوب لبنان الذي^{٣٩} شكل خرقاً لالتزامات اسرائيل بميثاق الامم المتحدة وقرارات مجلس الامن.
 ٢- يأسف مجلس الأمن على جميع حوادث العنف التي تشكل خرقاً لوقف اطلاق النار.
 ٣- يأسف مجلس الامن على اتساع منطقة القتال .
 ٤- إنّ على مجلس الأمن أن يدرس الخطوات الأكثر فعالية لمنع تكرار مثل هذه الاعمال في المستقبل .

وقد صوّت جميع أعضاء مجلس الأمن الى جانب القرار^(٤٠) ، لادانته الاعمال العدوانية بجميع انواعها ، اي انه يدين ايضا اعمال الفدائيين الفلسطينيين ضد اسرائيل ، اما ممثلو الجزائر وباكستان فعلى الرغم على اعتراضها على الفقرة رقم (٢) في القرار والتي تدين الاعمال العدوانية (اي تشير الى اعمال الفدائيين الفلسطينيين) فانهما صوتا الى جانب القرار لانه يدين اسرائيل ، اما ممثل الاتحاد السوفيتي فقد عد القرار هزيمة سياسية واخلاقية لاسرائيل^(٤١).

اعلن يوسف تكوا مباشرة بعد اعلان تبني القرار ان قرارات مجلس الامن تعكس التركيبات والتقلبات الحسابية للأصوات في المجلس فمن بين خمسة عشر عضوا هنالك ستة اعضاء لا يعترفون بحق اسرائيل في البقاء ولا يقيمون أية علاقات بها^(٤٢).

لم يكن اعتراض تكوا على التركيب العددي لمجلس الامن دون مبرر ، فكلامه هذا كان يعني عدم استعداد اسرائيل للتقيد باي قرار يتخذه مجلس الامن يتنافى مع سياسة حكومته واستراتيجية جيشها على الرغم من تهديد مجلس الامن بانه سيجتمع لينظر في اجراءات أكثر فعالية لمنع تكرار الاعتداءات الاسرائيلية .

كان عدم احترام حكومة اسرائيل للقرارات الدولية ياتي من الدعم الذي تحصل عليه من حكومة الولايات المتحدة الامريكية ومساندتها المستمرة لإسرائيل باستخدامها حق النقض (الفيتو) على كل القرارات التي تصدر لادانة اسرائيل، اذ تحدثت اسرائيل مجلس الامن بعد ثمانية ايام من اتخاذه القرار رقم (٢٧٠)، وفي الثالث من ايلول ١٩٦٩ قامت المقاتلات الاسرائيلية بقصف منطقة العرقوب بقنابل النابالم والمدافع الرشاشة .

ويتاريخ الرابع والخامس من ايلول ١٩٦٩ كررت اسرائيل اعتداءاتها على جنوب لبنان ، فارسل ممثل لبنان لدى الامم المتحدة ادوار غرة رسالة الى رئيس مجلس الامن يعلمه فيها ان الطيران الاسرائيلي قام بخرق المجال الجوي اللبناني وانزال قوات عسكرية في قرية حلتا في منطقة حاجيا ، وهاجمت المدنيين مما ادى الى قتل مدني واحد وجرح اثنين وتهديم ثلاثة بيوت (٤٣).

وفي السادس من تشرين الاول ١٩٦٩ بعث ممثل لبنان لدى الامم المتحدة برسالة الى رئيس مجلس الامن حول عبور القوات الاسرائيلية من الاراضي السورية المحتلة الى قريتين لبنانيتين اذ نسفت القوات الاسرائيلية خمسة منازل ، كما انزلت الطائرات العامودية الاسرائيلية قوات عسكرية في قرية شمال شرق بنت جبيل وخطفت ثلاث مدنيين وجرح اخرين بينهم امرأتان (٤٤).

وفي الرابع من كانون الاول ١٩٦٩ ارسل ممثل لبنان برسالة اخرى الى رئيس مجلس الامن حول قصف القوات الاسرائيلية قريتي شبعاء وكفر شوبا في منطقة العرقوب ، وبعد القصف انزلت الطائرات الاسرائيلية قوات عسكرية اخذت تطلق النار على المدنيين ، واكد ان اعمال اسرائيل هذه تشكل خرقا لميثاق الامم المتحدة وقرارات مجلس الامن واكتفى ممثل لبنان بتقديم هذه الرسائل من دون المطالبة بعقد جلسة لمجلس الامن لمناقشة الهجمات الاسرائيلية على لبنان (٤٥).

الخاتمة

- بعد تشريد الفلسطينيين خارج وطنهم نرح عدد كبير منهم الى لبنان وانشؤوا قواعد لهم في لبنان لشن هجماتهم ضد اسرائيل وكانت اسرائيل تقوم بالرد على تلك الهجمات العسكرية على الاراضي اللبنانية .

-وعلى ذلك الاساس نشطت الدبلوماسية اللبنانية داخل الامم المتحدة ورفعت شكاوى الى مجلس الامن ضد اسرائيل وبعد مناقشات داخل مجلس الامن يتم صدور قرارات تدين الهجمات الاسرائيلية ضد لبنان.

-في حقيقة الامر ان اسرائيل لم تلتزم بقرارات مجلس الامن التي تخص اعتداءاتها ضد لبنان وخرقها لسيادة واستغلال لبنان وكان عدم احترام حكومة اسرائيل لقرارات الدولية يأتي من الدعم الذي تحصل عليه من حكومة الولايات المتحدة الامريكية.

-يمكن القول إنّ الامم المتحدة فشلت في ايجاد الحلول لمشاكل المشردين والنازحين خارج وطنهم ومنهم المشردون الفلسطينيون الذين شردتهم اسرائيل .

Abstract

The Attitude of the United Nations from the Palestinian Existence in Lebanon 1965-1970

Keywords: attitude, United, Nations

An M.A. thesis extracted research

M.A. Candidate

Majid Mizhir Hussein

Supervisor

Prof. Mohammed Asfour Salman (Ph.D.)

University of Diyala

College of Education for Human Science

After the establishment of the State of Israel in 1948 and the Arab-Israel, the result was a forced displacement of a large number of the Palestinians out of their country to neighboring countries like Lebanon. The Lebanese government received them and built special camps to settle them down.

Afterwards, the Palestinians started to organize themselves and work to liberate their country. They launched military attacks against Israel from Lebanese soil. Consequently, there was a dispute between the Lebanese government and the members of the Palestinian resistance.

Israel was responding to those attacks by military operations on Lebanese soil targeting both the Lebanese and Palestinians. Consequently, the Lebanese diplomacy in the United Nations was active with raising complaints against Israel to the Security Council which gathered and incriminated those attacks. The reality is that Israel never compelled to those decisions

قائمة الهوامش والمصادر

- (١) محمد داود العلي ، اللاجئين الفلسطينيين في لبنان الى متى ، دار الجليل للطباعة والنشر ، عمان ، ١٩٨٥ ، ص ٣ ؛ حسان الحلاق ، المدخل الى القضية الفلسطينية ، مركز دراسات الشرق الاوسط ، عمان ، ١٩٩٧ ، ص ٥٥ .
- (٢) اشرف ابراهيم القصاص ، دور المقاومة الفلسطينية في التصدي للعدوان الاسرائيلي على لبنان ١٩٧٨ - ١٩٨٢ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة غزة ، ٢٠٠٧ ، ص ٣ .
- (٣) منظمة التحرير الفلسطينية : منظمة عسكرية وسياسية تأسست عام ١٩٦٤ بعد انعقاد المؤتمر العربي الفلسطيني الاول في القدس بتاريخ ٢٨ ايار ١٩٦٤ ، اذ شارك في المؤتمر مندوبين عن التجمعات الفلسطينية المختلفة وشارك ايضا في المؤتمر وزراء الخارجية العرب عدا السعودية التي قاطعت المؤتمر وصدر عن المؤتمر اعلان تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها ممثلة للشعب الفلسطيني وقائده لكفاحه المسلح من اجل تحرير وطنهم وتم اختيار احمد الشقيري رئيسا لها ، للمزيد انظر: عصام الدين فرج ، منظمة التحرير الفلسطينية ١٩٦٤ - ١٩٩٣ ، مركز المحروسة للنشر ، دم ، ١٩٩٨ ، ص ٣٧ - ٣٨ .
- (٤) ليلى الجسر ، الفلسطينيون في لبنان ، دار النهار للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٧٠ ، ص ٤١ .
- (٥) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧ ، منشورات الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، ١٩٦٩ ، ص ٣١١ ؛ حسن ابراهيم ، الحرب وتجربة الحركة الوطنية اللبنانية ، دار النهار للنشر ، بيروت ، ١٩٨٣ ، ص ٢٣ .
- (٦) اسراء شريف الكعود ، الوجود الفلسطيني في لبنان وانعكاسات الازمة الفلسطينية على الوضع اللبناني ، (مجلة كلية التربية ، جامعة بغداد ، المجلد ٢١ ، العدد ٤١ ، ٢٠١٠) ، ص ٢٨٢ .
- (٧) فريد الخازن ، تفكك اوصال الدولة في لبنان ١٩٦٧ - ١٩٧٦ ، ترجمة شكري رحيم ، ط ٣ ، دار النهار للنشر ، بيروت ، ٢٠٠٥ ، ص ٢٥ .
- (٨) نزيرة الافندي ، لبنان بين الاعتداءات الاسرائيلية والطائفية ، (مجلة المستقبل العربي ، العدد ٣٤ ، القاهرة ، ١٩٧٥) ، ص ٢٩ .
- (٩) سعد نصيف جاسم الجميلي ، التطورات السياسية في لبنان ١٩٥٨ - ١٩٧٥ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية ، ٢٠٠٤ ، ص ١٤٩ ؛ اكرم نور الدين الساطع ، وثائق النصف الثاني من القرن العشرين ، دار النفائس ، بيروت ، ٢٠٠٨ ، ص ٢٥٥ .

- (١٠) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٩ ، منشورات الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، ١٩٧٢ ، ص ٧٨٥ .
- (١١) المصدر نفسه ، ٧٨٦ .
- (١٢) عفيف ايوب ، المصدر السابق ، ص ٣٩ .
- (١٣) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٩ ، المصدر السابق ، ص ٧٨٦ .
- (١٤) الجمعية العامة للامم المتحدة ، تقارير مجلس الامن ، الوثائق الرسمية ، الدورة الخامسة والعشرين ، ملحق رقم (٧٢٠٢) نيويورك ، ١٩٧١ ، ص ٣٣ .
- (١٥) المصدر نفسه ، ص ٣٤ .
- (١٦) عفيف ايوب ، المصدر السابق ، ص ٤٠ .
- (١٧) الجمعية العامة للامم المتحدة ، الدورة الخامسة والعشرين ، ملحق رقم (٧٢٠٢) ، المصدر السابق ، ص ٣٤ .
- (١٨) عفيف ايوب ، المصدر السابق ، ص ٤٠ .
- (١٩) عفيف ايوب ، المصدر السابق ، ص ٤١ .
- (٢٠) الجمعية العامة للامم المتحدة ، الدورة والعشرين ، ملحق رقم (٧٢٠٢) المصدر السابق ، ص ٣٥ .
- (٢١) يوشانت (١٩٠٩ - ١٩٧٤) : ولد في بورما وتلقى تعليمه في المدرسة الوطنية العليا بنتانا واكمل دراسته الجامعية في جامعة وانغو ومارس العمل في مجال التعليم والاعلام اذ عمل مدرس في المدرسة الوطنية العليا واصبح عام ١٩٤٨ مدير الاذاعة ، شغل الممثل الدائم لبورما في الامم المتحدة من ١٩٥٧ الى عام ١٩٦١ ، تم انتخابه امين عام للامم المتحدة عام ١٩٦١ واعد انتخابه عام ١٩٦٦ استمر في منصبه حتى عام ١٩٧١ توفي عام ١٩٧٤ ، للمزيد ينظر: <http://wikiped> الموسوعة الحرة .
- (٢٢) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٩ ، المصدر السابق ، ص ٧٨٧ .
- (٢٣) الجمعية العامة للامم المتحدة ، الدورة الخامسة والعشرين ، ملحق رقم (٧٢٠٢) المصدر السابق ، ص ٣٦ .
- (٢٤) عفيف ايوب ، المصدر السابق ، ص ٤٢ .

- (٢٥) الجمعية العامة للأمم المتحدة ، الدورة الخامسة والعشرين ، ملحق رقم (٧٢٠٢) المصدر السابق ، ص ٣٦
- (٢٦) عفيف ايوب ، المصدر السابق ، ص٤٢ .
- (٢٧) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٩ ، المصدر السابق ، ص٧٨٨ .
- (٢٨) الجمعية العامة للأمم المتحدة ، الدورة الخامسة والعشرين ، ملحق رقم (٧٢٠٢) المصدر السابق ، ص ٣٧ .
- (٢٩) عفيف ايوب ، المصدر السابق ، ص٤٣ .
- (٣٠) جريدة النهار . بيروت ، العدد ، ١٠٤٣ ، ١٩ اب ١٩٦٩ .
- (٣١) عفيف ايوب ، المصدر السابق ، ص٤٣ .
- (٣٢) جريدة النهار ، بيروت ، العدد ١٠٤٣١ ، ٢٠ اب ١٩٦٩ .
- (٣٣) جريدة النهار ، بيروت ، العدد ١٠٤٣٢ ، ٢١ / آب / ١٩٦٩ .
- (٣٤) جريدة النهار ، بيروت ، العدد ١٠٤٣٥ ، ٢٤ / آب / ١٩٦٩ .
- (٣٥) جريدة النهار ، بيروت العدد ١٠٤٣٧ ، ٢٦ / آب / ١٩٦٩ .
- (٣٦) جريدة النهار ، بيروت ، العدد ١٠٤٣٨ ، ٢٧ / آب / ١٩٦٩ .
- (٣٧) عفيف ايوب ، المصدر السابق ، ص٤٣ ،
- (٣٨) الجمعية العامة للأمم المتحدة ، الدورة الخامسة والعشرين ، ملحق رقم (٧٢٠٢) ، المصدر السابق ، ص ٣٨ .
- (٤٠) الجمعية العامة للأمم المتحدة ، الدورة الخامسة والعشرين ، ملحق رقم (٧٢٠٢) ، المصدر السابق ، ص ٣٨ .
- (٤١) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٩ ، المصدر السابق ، ص٧٩٠ .
- (٤٢) عفيف ايوب ، المصدر السابق ، ص٤٤ .
- (٤٣) جريدة النهار ، بيروت ، ١٠٤٤٦ ، ٥ ايلول ١٩٦٩ .
- (٤٤) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٩ ، المصدر السابق ، ص٧٩٠ .
- (٤٥) المصدر نفسه ، ص٧٩١ .

